

Distr. General
30 November 2005

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى

البيئي الوزاري العالمي

دبي، ٧ - ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة

وقرارات مجلس الإدارة ذات الصلة

مشروع سياسة واستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة المستوفاة بشأن المياه

تقرير المدير التنفيذي

موجز

نظر الوزراء ورؤساء الوفود الحاضرون للدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي التي عقدت في نيروبي في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ في سياسة واستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة المستوفاة بشأن المياه المطروحة في الوثيقة UNEP/GC.23/3/Add.5/Rev.1/Add.1. واعتمد المجلس/المنتدى بموجب مقرره ٢/٢٣ سياسة واستراتيجية المياه المستوفاة كإطار عام وتوجيه عام لأنشطة اليونيب في مجال المياه والتصحاح للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. كما طلب المجلس/المنتدى أن يتم تعميم مشروع سياسة واستراتيجية مستوفاة من أجل الدورة الاستثنائية التاسعة للمجلس/المنتدى بحيث يمكن تعميم مشروع نهائي في موعد غايته أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ لكي ينظر فيه المجلس/المنتدى في دورته الرابعة والعشرين.

وتطرح الوثيقة الحالية مشروعاً أولياً لسياسة واستراتيجية المياه المستوفاة، مع التركيز على موارد المياه العذبة. وينبغي الإشارة في هذا الخصوص إلى أن سياسات واستراتيجيات اليونيب المتعلقة بالمحلات المشتركة بين المياه العذبة والبحرية والمناطق الساحلية وفيما بين البحار الإقليمية والبيئة البحرية تم تحديدها بواسطة شتى العمليات الحكومية الدولية مثل اجتماعات الاستعراض الحكومي الدولي لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية ومؤتمرات الأطراف في اتفاقيات البحار الإقليمية.

وقد اضطلعت الأمانة لدى وضعها لهذه الوثيقة باستعراض لمقررات مجلس الإدارة الماضية والراهنة وأخذت في اعتبارها اعتماد خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات. كما أولي الاهتمام على وجه الخصوص للمفاهيم والتعاريف الراهنة والبازغة المتفق عليها دولياً بالصيغة التي ترد بها في الوثائق الناتجة عن ضرب من الاجتماعات الحكومية الدولية، بما في ذلك اجتماعات مجلس إدارة اليونيب، ولجنة التنمية المستدامة ومؤتمرات القمة العالمية ومؤتمرات الأمم المتحدة المتصلة بالمياه.

(ملحوظة: ترد المعلومات المتعلقة بتنفيذ سياسة واستراتيجية المياه في الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ والتي طُلبت بموجب الفقرة ٨ من المقرر ٢/٢٣ في الوثيقة UNEP/GCSS.IX/INF/10).

المحتويات

٤.....	مقدمة	- أولاً
٥.....	ولايات برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المياه	- ثانياً
١٠.....	الأهداف والمقاصد	- ثالثاً
١٠.....	المبادئ الاستراتيجية	- رابعاً
١٣.....	استراتيجية للمحيطات والسواحل	- خامساً
١٣.....	استراتيجية المياه العذبة	- سادساً
١٤.....	المكونات الرئيسية للمياه العذبة	- سابعاً
٢٠.....	تفعيل الاستراتيجية في برنامج عمل اليونيب	- ثامناً
٢١.....	رصد سياسة واستراتيجية المياه	- تاسعاً
٢٢.....		المرفق

أولاً - مقدمة

١ - وافق المجتمع الدولي في عام ٢٠٠٠ على مجموعة مختارة من الأهداف بالاقتران مع إعلان الألفية^(١). ويوفر الإعلان مخططاً تمهيدياً بشأن الحد من الفقر والتنمية المتسارعة، وتم تفصيله بشكل أكبر في نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥^(٢). ويتعلق هدف واحد من الأهداف الإنمائية للألفية-الهدف ٧، وبوجه خاص غاياته ٩ و ١٠ - بالمياه والتصحيح مباشرة. بيد أن إنجاز جميع الأهداف الإنمائية للألفية يركز على نوعية وكمية المياه المتاحة، حيث تقوم المياه بدور قوي غير تناسبي من خلال تأثيرها على عوامل من قبيل إنتاج الأغذية، والنظافة الصحية، والتصحيح والصحة، والأمن الغذائي، وإمكانية التضرر، وحفظ الخدمات الإيكولوجية.

٢ - تمثل الإدارة المنصفة والمستدامة للمياه، لكل من المياه العذبة (بما في ذلك المياه السطحية والجوفية) والمياه الساحلية والبحرية، تحدياً رئيسياً لجميع مستخدمي المياه، ولا سيما الفقراء منهم. ووفقاً لما جاء في التقرير العالمي لتنمية المياه (٢٠٠٣)، تشمل الشواغل المثارة بشأن أزمة المياه العالمية تضاعف عدد فقراء العالم الذين يعيشون بدون وجود مياه وتصحيح وافيين؛ والفجوة المتنامية بين خدمات المياه والتصحيح المتاحة للأغنياء والفقراء ولسكان الحضر والريف؛ والتكلفة المتزايدة للكوارث المتصلة بالمياه؛ وانخفاض جودة موارد المياه والنظم الإيكولوجية؛ وسوء تمويل قطاع المياه؛ والضغط المتزايد على موارد المياه؛ والطلب الصناعي المتزايد على المياه والتلوث؛ والحاجة إلى تدعيم أساليب إدارة المياه.

٣ - لقد عمل اليونيب منذ إنشائه في مجال تقييم موارد المياه وإدارتها، والنهوض بتطبيق النهج التأزيرية في إدارة موارد المياه. ولا تزال المياه، بعد أكثر من ٣٠ سنة، واحدة من الأولويات الرئيسية لليونيب.

٤ - خصص الكثير من المنتديات الدولية قدراً له شأنه من الوقت والجهد لوضع أهداف ومقاصد وغايات لإدارة موارد المياه. ومن بين هذه المنتديات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وما أسفر عنه من وضع جدول أعمال القرن ٢١^(٣)؛ ومؤتمر قمة الألفية؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وقد بينت تلك المنتديات ولايات ومسؤوليات اليونيب في مجال المياه، وهو ما حدده مجلس إدارة اليونيب.

٥ - و المهمة التي تنتظرنا هي تنفيذ تلك الولايات وليس القيام بوضع ولايات جديدة: الانتقال من التخطيط إلى العمل.

٦ - ولذلك فإن التقرير الحالي يبني على الولايات التي حصل عليها اليونيب في مجال المياه وليس على تحديد أي سياسة جديدة، ويركز على المبادئ الاستراتيجية والمكونات الرئيسية لتنفيذ تلك

(١) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٢) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دو جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.1.8 والتصويب) المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

الولايات. ومن المعترزم أن توفر هذه الوثيقة، حال اعتمادها، توجيهات استراتيجية لأنشطة اليونيب في مجال المياه لمدة ست سنوات، وأن توفر أساساً لوضع برامج عمل اليونيب كل سنتين. ومن ثم، فإن الوثيقة لن تصف أنشطة محددة يضطلع بها اليونيب في مجال المياه، حيث سيتم تفصيل تلك الأنشطة في برامج العمل المتعاقبة بما يتمشى مع التوجهات الاستراتيجية المقترحة في التقرير الحالي.

٧ - أخذت الأمانة في اعتبارها، في غضون اضطلاعها بوضع هذا التقرير، أن الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي اعتمدت أيضاً خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات^(٤). ومن المقترح أن يكون تنفيذ الوظائف المناطة باليونيب في مجال المياه، لا سيما على الصعيد الوطني والإقليمي، جزءاً لا يتجزأ من التنفيذ المتلاحم على صعيد اليونيب بأكمله لخطة بالي الاستراتيجية. ولما كان الأمر كذلك، فينبغي للأنشطة المترابطة لليونيب وشركائه على الصعيدين الإقليمي والوطني أن تسعى جاهدة إلى تدعيم بعضها البعض والمساهمة في تدعيم قدرات الإدارة البيئية الوطنية وتضمين البيئة في صلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية (أي، في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر والتنمية).

٨ - والغرض الرئيسي لسياسة واستراتيجية اليونيب بشأن المياه تيسير التنفيذ المنسق والفعال والعاجل لوظائف المياه العذبة المناطة به. وقد أصبحت حتمية التنفيذ، في سياق خطة بالي الاستراتيجية، أكثر إلحاحاً.

٩ - يقترح اليونيب أن يقوم، تنفيذاً لولاياته في مجال المياه والوفاء بحتمية التنفيذ، وقبل انعقاد الدورة الرابعة والعشرين بوضع استراتيجية على هدى الخطوط التالية:

- (أ) وضع أهداف ومقاصد واضحة؛
- (ب) تحديد مجموعة من التوجهات الاستراتيجية يتركز عليها عمل اليونيب؛
- (ج) تحديد المكونات الرئيسية لأنشطة اليونيب في مجال المياه العذبة؛
- (د) آليات لوضع الاستراتيجية موضع التنفيذ ولرصد التقدم المحقق.

ثانياً - ولايات برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المياه

١٠ - تتحدد سياسة اليونيب بشأن المياه إلى حد ما بموجب الولاية الشاملة لليونيب المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتتمثل مهمة اليونيب المنصوص عليها في:

"توفير القيادة وتشجيع الشراكة في مجال الاعتناء بالبيئة بواسطة إلهام الدول والشعوب وتزويدها بالمعلومات وتمكينها من أجل القيام بتحسين نوعية حياتها بدون إلحاق ضرر بالأجيال المقبلة."

١١ - وفي عام ١٩٩٧، واصل إعلان نيروبي بشأن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وولايته^(٥) بلورة الولاية لتشمل على وجه الخصوص الأدوار المحددة في جدول أعمال القرن ٢١. ويقر

(٤) UNEP/IEG/IGSP/3/4، المرفق.

(٥) مقرر مجلس الإدارة، ١/١٩

الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ بأن البيئة البحرية والمناطق الساحلية المحاورة لها جزء من كل متكامل يوفر نظاما عالميا مؤازرا للحياة ويجب اعتباره أصلا من أصول التنمية المستدامة. كما يشدد الفصل ١٧ على الحاجة إلى تعزيز القدرة الوطنية على تقييم وتحليل الموارد الساحلية، ويقترح تعاوننا وتنسيقا دوليين من خلال الشبكات دون الإقليمية والإقليمية والأقليمية والعالمية.

١٢ - والهدف الرئيسي، على نحو ما هو موجز في الفصل ١٨ بشأن المياه العذبة، هو كفاءة المحافظة على كمية وافية من المياه ذات النوعية الجيدة من أجل الأنشطة البشرية وكذلك من أجل أداء النظم الإيكولوجية لوظائفها بشكل صحيح، ويجدد الإدارة المتكاملة لموارد المياه على أنها وسيلة لتلبية الحاجات من المياه العذبة من أجل التنمية المستدامة من خلال النهج التفاعلية ومتعددة القطاعات المرتكزة بشكل ثابت في أطر مؤسسية وقانونية ومالية. كما يشير كل من الفصل ١٨ و١٧ إلى الحاجة إلى إتاحة تكنولوجيات تقييم وافية لموارد المياه لجميع البلدان وفقا لحاجاتها.

١٣ - أناطت مقررات مجلس الإدارة، على مدى السنوات العشرة الماضية، باليونيب قدرا كبيرا من المسؤولية في مجال إدارة موارد المياه العذبة وموارد المحيطات والمناطق الساحلية.

١٤ - طرحت الدورات الثامنة عشرة والتاسعة عشرة والعشرين والحادية والعشرين للمجلس/المنتدى برامج بشأن انخراط اليونيب في إدارة الشعاب المرجانية والإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية وحوض النهر ومكافحة التلوث البحري من الأنشطة البرية. كما طلبت الدورة التاسعة عشرة والدورة الاستثنائية الخامسة بوجه خاص إلى اليونيب أن يولي أولوية عالية للمياه العذبة ومساعدة البلدان النامية في تدعيم قدراتها على تقييم المياه العذبة، ونشر المعلومات عن أفضل الممارسات، والنهوض بالمبادرات الطوعية من جانب الشركات، والمشاركة الجماهيرية في معالجة الجوانب البيئية من المياه العذبة، ووضع وتنفيذ خطط لإدارة المتكاملة لموارد المياه من خلال التعاون الإقليمي. كما وفر مجلس الإدارة ولايات بشأن نقل التكنولوجيا من أجل إدارة موارد المياه ومكافحة التلوث، والتصحيح الحضري والريفي، والنهوض بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولها بأجمعها مساهمات هامة في الإدارة المتكاملة لموارد المياه.

١٥ - وحدد المجتمع الدولي في عام ٢٠٠٠ الأولويات الإنمائية الرئيسية من خلال تحديد أهداف إعلان الألفية (الأهداف الإنمائية للألفية). وقد تحددت الأولويات العالمية الأولية على أنها الحد من الفقر والجوع، وتحسين صحة البشر، وإنجاز التنمية المستدامة.

١٦ - وفي عام ٢٠٠٢، اعتمدت خطة جوهانسبرج للتنفيذ^(٦) في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛ وتساهم الخطة، من جملة أمور، في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وإقرارا بخطورة حالة المياه العذبة في الكثير من أنحاء العالم وبحقيقة أن الإدارة المحسنة للمياه ضرورية لإنجاز أهداف التنمية

(٦) خطة جوهانسبرج للتنفيذ الخاصة بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل ١، القرار ٢، المرفق).

الاقتصادية الأوسع نطاقا، كان من بين الغايات الهامة التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢ (غاية الإدارة المتكاملة لموارد المياه لعام ٢٠٠٥) أن يجري:

"وضع إدارة متكاملة للموارد المائية ووضع خطط متكاملة لتحسين استخدام المياه بحلول عام ٢٠٠٥، مع تقديم الدعم للبلدان النامية، باتخاذ إجراءات على جميع المستويات...وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط وبرامج وطنية/إقليمية فيما يتعلق بالإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار ومستجمعات المياه والمياه الجوفية، فضلا عن اتخاذ تدابير لتحسين كفاءة البنى الأساسية للمياه من أجل تقليل الهدر وزيادة إعادة تدوير المياه."^(٧)

١٧ - تبادل الوزراء الآراء، في أثناء مشاوراتهم خلال الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي التي عقدت في جيجو بجمهورية كوريا في آذار/مارس ٢٠٠٤، حول مفهوم نهج النظم الإيكولوجية ونظروا في كيفية النهوض باستخدامها من أجل الوصول إلى هدف الإدارة المتكاملة لموارد المياه. وفي هذا الخصوص، شدد الوزراء ورؤساء الوفود الآخرين على أن:

"..الإدارة المتكاملة لموارد المياه المتضمنة لنهج نظام إيكولوجي تعتبر لبنة أساسية في إنجاز أهداف المياه والتصحيح والمستوطنات البشرية... من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي وإنجاز الأهداف المتعلقة بالصحة والحد من الفقر."^(٨)

١٨ - أقر الوزراء ورؤساء الوفود الآخرون بأن النهج والأعمال والأبعاد البيئية التالية تدعم الإدارة المتكاملة لموارد المياه^(٩):

- (أ) الإدارة المشتركة بين القطاعات لموارد المياه؛
- (ب) عملية التخطيط الوطني؛
- (ج) النهج المتعدية للحدود؛
- (د) النهج المستند إلى نظام إيكولوجي؛
- (هـ) ربط مبادئ وممارسات الإدارة المتكاملة لموارد المياه بالإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية؛
- (و) الهياكل وأساليب الإدارة المؤسسية؛
- (ز) الأدوات الاقتصادية؛
- (ح) الرصد والتقييم والإبلاغ؛
- (ط) انخراط أصحاب المصلحة؛

(٧) المرجع نفسه، الفقرة ٢٦، ٢٦ (أ).
 (٨) أنظر الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/8، الفقرة ٥.
 (٩) المرجع نفسه، الفقرة ١٦.

(ي) بناء القدرات والتدريب؛

(ك) التكنولوجيات المستدامة.

١٩ - اعتمدت الدورة الثالثة والعشرين للمجلس/المنتدى خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات لدعم قدرة حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لتمكينها، من جملة أمور، من إنجاز أهدافها الإنمائية، والامتثال للاتفاقات الدولية وتنفيذ الأهداف البرنامجية التي حددها مجلس الإدارة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. والمجالات المواضيعية الإرشادية المتصلة بالمياه التي يتعين معالجتها من خلال خطة بالي الاستراتيجية تشمل المياه العذبة، والتلوث، والمواد الكيميائية، وإدارة النفايات، وصون الأراضي الرطبة، وصون الموارد الطبيعية عبر الحدود وإدارتها المستدامة (عندما يتم الاتفاق على ذلك بين البلدان المعنية)، والتأهب للطوارئ البيئية ومواجهتها، والتصحيح، والمحيطات والبحار والمناطق الساحلية - بما في ذلك البحار الإقليمية وحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية - جنباً إلى جنب مع المشاكل والنظم الإيكولوجية ذات الصلة مثل تردي الأراضي والغابات. وفي هذا السياق، توفر خطة بالي الاستراتيجية إرشادا إضافيا لتزويد سياسة واستراتيجية اليونيب بشأن المياه بالمعلومات.

٢٠ - واستجابة للمقرر ٢/٢٣ الذي يطالب بالنظر في النتائج والتوصيات الرئيسية للدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة فيما يتصل منها بالمياه، أشارت الأمانة إلى أن نتائج اللجنة تعزز مبادرة جيغو، وهي إحدى نتائج الدورة الاستثنائية الثامنة للمجلس/المنتدى^(١٠). ودعت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة عشرة، في الفقرة الفرعية ٣ (د) من مقررها ١٣/١^(١١) الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة إلى أن تقوم، من جملة أمور، بتسريع توفير المساعدة التقنية والمالية للبلدان في إعداد خطط وطنية المنشأ من أجل الإدارة المتكاملة لموارد المياه وكفاءة استخدام المياه تتلاءم مع احتياجات كل بلد، مع إيلاء الاهتمام على وجه الخصوص بالتنمية الاقتصادية، والحاجات الاجتماعية والبيئية، ودعم التنفيذ من خلال التعليم أثناء العمل، وتكون موجهة، من جملة أمور، إلى ما يلي:

(أ) تحسين أساليب إدارة المياه من خلال تدعيم الإصلاحات المؤسسية والتنظيمية، وتنمية القدرات، والابتكار؛

(ب) تعزيز استدامة النظم الإيكولوجية، التي توفر الموارد والخدمات الأساسية لرفاه البشر والنشاط الاقتصادي، في صنع القرارات المتصلة بالمياه؛

(ج) تيسير تبادل المعلومات وتقاسم المعارف، بما في ذلك المعارف الأصلية والمحلية؛

(د) تدعيم الوقاية من التلوث الناجم عن المياه المستعملة، والنفايات الصلبة، والأنشطة الصناعية والزراعية؛

(١٠) UNEP/GCSS.VIII المرفق الثاني.

(١١) في الوثيقة E/2005/29-CN.17/2005/12.

(هـ) وضع تدابير للوقاية والتأهب، علاوة على التخفيف من حدة المخاطر والحد من الكوارث، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر؛

(و) حماية مناطق احتجاز المياه وإعادة تأهيلها من أجل تنظيم تدفقات المياه وتحسين نوعية المياه، مع الأخذ في الاعتبار بدور النظم الإيكولوجية البالغ الأهمية؛

(ز) إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء والشباب والمجتمعات المحلية، في التخطيط والإدارة المتكاملين للأراضي وموارد المياه؛

(ح) النهوض بدرجة أعلى من الأولوية وبدرجة أكبر من النشاط بشأن نوعية المياه.

ورغم أن القائمة الآتية ليست شاملة، فإنها تعدد بعض المجالات الرئيسية التي حددتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة عشرة والتي لها صلة وثيقة بولايات اليونيب وتدخل في مجالات يملك اليونيب فيها ميزة مقارنة.

٢١ - وفي مجال التصحاح، دعت اللجنة في الفقرة ٣ (ط) من قرارها ١٣/١، الحكومات إلى:

"توفير تصحاح واف، اعترافا بالصلات الوثيقة بين المياه والتصحاح والنظافة الصحية والصحة، بما في ذلك الأمراض المنقولة بالمياه، علاوة على ما للحصول على التصحاح من آثار إيجابية على الحد من الفقر، والخصوصية، والكرامة، والأمن، والتعليم."

٢٢ - تطالب الفقرة الفرعية ٣ (ن) من نفس القرار بالتوسع في معالجة المياه المستعملة وإعادة استخدامها.

٢٣ - وطالبت اللجنة، تحت عنوان "الصلات الوثيقة والقضايا الشاملة القطاعات"، في الفقرة الفرعية ٣ (خ) ٣٠ من القرار، بتعبئة موارد وافية للوفاء بأهداف وغايات المياه والتصحاح والمستوطنات البشرية بوسائل من بينها تعزيز استدامة النظم البيئية التي توفر موارد وخدمات أساسية لرفاه البشر والنشاط الاقتصادي واستحداث وسائل مبتكرة لتمويل حمايتها.

٢٤ - استعرضت القمة العالمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ تنفيذ إعلان الألفية وأبرت مجالات عديدة وثيقة الصلة بسياسة واستراتيجية اليونيب بشأن المياه، بما في ذلك إعادة التأكيد على الالتزام بجدول أعمال القرن ٢١، وإعطاء مزيد من الدعم لتنفيذ الفصلين ١٧ و ١٨ منه. كما كررت القمة نتائج منتديات أخرى تدعو إلى تقديم المساعدة على الصعيد الوطني من أجل الإدارة المتكاملة لموارد المياه، بما في ذلك المناطق الساحلية، وإلى مواصلة التعاون والتنسيق على جميع الأصعدة في القضايا المتصلة بالمحيطات والبحار.

٢٥ - كما أبرز مجلس الإدارة في مقرره ٢٣/٢، هو ومنتديات أخرى، المياه الجوفية باعتبارها مثار انشغال على وجه الخصوص. إذ يعتمد زهاء ثلث سكان العالم على إمدادات المياه الجوفية، والكثير منها عابرة للحدود. ونظرا إلى ضخامة المورد وتعرضه على وجه الخصوص للتضرر من الإفراط في الاستخدام والتلوث، فسيعزز برنامج عمل اليونيب من عمله في هذا المجال.

٢٦ - يدلل التاريخ الطويل لمداوات ومقررات مجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي وشتى نسخ سياسة واستراتيجية اليونيب بشأن المياه على أن الوقت قد حان لاستكمال صياغات السياسات والاستراتيجيات والتركيز على التنفيذ.

٢٧ - وإجمالاً، يتحدد توجه العام لسياسة واستراتيجية اليونيب بشأن المياه بواسطة مقررات مجلس الإدارة المشار إليها آنفاً، وكذلك بواسطة قرارات شتى المنتديات الحكومية الدولية. لقد تم تقديم نسخ شتى من سياسة واستراتيجية اليونيب بشأن المياه إلى دورات مجلس الإدارة السابقة لاستعراضها، وتم القيام بتنقيحات شتى للإحاطة علماً بنتائج المنتديات الدولية الأخرى. ورغم أن هذه القرارات والمنتديات المتنوعة عمقت من مفاهيم إدارة موارد المياه واقترحت نماذج للتنفيذ، فإن الأهداف والمقاصد العامة لليونيب في مجال المياه لم تتغير بشكل جذري على مدار السنين. وبالتالي، فإن التقرير الحالي يعكس الولايات القائمة في إطار استراتيجي منقح.

ثالثاً - الأهداف والمقاصد

٢٨ - يتمثل الهدف العام لسياسة واستراتيجية اليونيب بشأن المياه، مع الأخذ في الاعتبار بالولايات الآنفة الذكر، في المساهمة بشكل جوهري في الاستدامة البيئية في إدارة جميع موارد المياه، بما في ذلك ما يتم من خلال إدارة موارد المياه ونهج النظم الإيكولوجية المتكاملة كمساهمة في الغايات والأهداف المتفق عليها دولياً الوثيقة الصلة بالمياه والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٢٩ - ومقاصد برنامج المياه الخاص باليونيب والمستنبطة من ولاياته، هي:

(أ) تحسين تقييم القضايا البيئية للمياه والتوعية بها؛

(ب) الإدارة البيئية المحسنة لأحواض الأنهار والمياه الساحلية والبحرية؛

(ج) تحسين التعاون والتنسيق في قطاع المياه.

رابعاً - المبادئ الاستراتيجية

٣٠ - مع مواصلة اليونيب للتحرك صوب تنفيذ ولاياته بشأن المياه والأهداف والمقاصد الآنفة، فسيسترشد في ذلك بالمبادئ المفاهيمية والتشغيلية التالية في تركيزه لعمله.

ألف - المبادئ المفاهيمية

١ - النهوض بالنهج المستندة إلى النظم الإيكولوجية

٣١ - تأسست جميع أعمال اليونيب بشأن إدارة موارد المياه في النهج المستندة إلى نظم إيكولوجية. وتؤثر النهج المستندة إلى نظم إيكولوجية في كامل نطاق النظم الإيكولوجية الأرضية والمائية، إذ تتناول الحوض بأكمله في أبعاده المتعلقة بالمنبع والمصب، بما في ذلك، من جملة أمور، نظم إيكولوجية محددة مثل الغابات والأرض والأراضي الرطبة والنظم الإيكولوجية الحضرية والمنطقة الساحلية. ورغم أن هذا المفهوم يستحضر في إطاره أفكاراً تتعلق بالمياه السطحية، فإنه يشمل أيضاً المياه الجوفية. وبالمثل، فلا بد أيضاً من أن تؤخذ المجالات المشتركة بين النظم الإيكولوجية للمياه العذبة والمنطقة الساحلية في الاعتبار في خطط الإدارة بالنسبة لكلا النظامين.

وتعترف نهج النظم الإيكولوجية بالحاجات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية إلى الإدارة المستدامة لموارد المياه. وتأسس على اعتبارات النظم الإيكولوجية هذه، سيكفل اليونيب أن تؤخذ الدورة الهيدرولوجية الكاملة في كل حوض هيدرولوجي في الاعتبار في خطط التقييم والإدارة.

٢ - المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة، بما في ذلك الحد من الفقر من خلال التقييم والإدارة المتكاملين لموارد المياه والنظم الإيكولوجية المصاحبة

٣٢ - وتعتبر المياه، على نحو ما ذُكر في مبادرة جيغو المؤدية إلى الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة، مورداً حيوياً للتنمية الاقتصادية ويجب أن تدار بحسب ذلك. وستركز الجوانب البيئية في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية أولاً على المحافظة على عافية خدمات النظام الإيكولوجي التي لها أهمية بوجه خاص للفقراء، وثانياً على منع التردّي الذي تسببه ممارسات إدارة الموارد الطبيعية غير المستدامة. وثمة حاجة إلى التحول من التوجه صوب سياسات جانب العرض إلى سياسة ذات نهج أكثر تكاملاً بين إدارة العرض والطلب تشتمل على قيمة المياه للرّي، ومياه الشرب، والقوى المائية، والاستخدامات الصناعية، في الوقت الذي تحمي فيه خدمات النظام الإيكولوجي. وبالتالي، سينهض اليونيب بدرجة أكبر من استعمال الأدوات الاقتصادية مثل أسواق الخدمات البيئية، والإصلاحات المالية البيئية المحابية للفقراء، وحواجز للنهوض بالاستخدام الكفء والمنصف للمياه تدير الطلب وتدر إيرادات جديدة لتوسيع خدمات المياه للفقراء من خلال حماية إمدادات المياه، مع ما ينجم عن ذلك من تحسينات في الرعاية الصحية ووفورات في التكلفة من خلال الإدارة السليمة بيئياً للمياه المستعملة (بما في ذلك إعادة الاستخدام)، ومعالجتها والتخلص منها.

٣٣ - وفي هذا الخصوص، سيتم النهوض بالسياسات والتكنولوجيات التي تقلل الطلب وتزيد من توافر الإمدادات (مثل إعادة التدوير وإعادة الاستخدام والمصادر البديلة) في المحيطات الحضرية والبيئية. كما سيتم تشجيع السياسات التي تنهض بتقنيات الإنتاج الأنظف والتكنولوجيات المستدامة بيئياً التي تنهض بالاستخدام الكفء للمياه وتقلل التلوث. وحيثما تنفذ خصخصة موارد المياه، فإنه يجب استعراضها والنظر فيها بحرص لكفالة وضع الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية الضرورية موضع التنفيذ لحماية الموارد الطبيعية بحيث لا يزداد حرمان الفقراء من الامتيازات.

٣ - معالجة المخاطر

٣٤ - تخلق الأحداث الهيدرولوجية الحادة مثل الفيضانات والجفاف التي تتفاقم بفعل التقلب المناخي المتزايد والأخطار الأخرى، الطبيعية منها والتي من صنع الإنسان، وكذلك التلوث العارض للكتل المائية، مخاطر كبرى على النمو والتنمية المستدامة. وينبغي معالجة هذه الأحداث في سياق نهج متكامل لإدارة موارد المياه موجه صوب وضع تدابير للوقاية والتأهب، جنباً إلى جنب مع استراتيجيات تخفيف حدة المخاطر والحد من الكوارث، وصوب تدعيم منع ومكافحة التلوث الناجم عن المياه المستعملة، والنفايات الصلبة والأنشطة الصناعية والزراعية. وسيساهم اليونيب في حدود ولايته في تنفيذ إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٥: بناء قدرة الدول والمجتمعات

على مواجهة الكوارث^(١٢)، الذي اعتمد في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث المعقود في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في كوبي، بهيوجو في اليابان.

باء - المبادئ التشغيلية

١ - بناء القدرات الوطنية والإقليمية: تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية

٣٥ - توفر خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي مزيداً من الإرشاد لتنفيذ سياسة واستراتيجية اليونيب بشأن المياه، ولا سيما فيما يتصل بالعمل المنسق والتعاون مع الشركاء الآخرين الوثيقي الصلة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وسيستند ما يقدمه اليونيب من الدعم التكنولوجي وبناء القدرات إلى الجهود الجارية التي تبذلها الحكومات الوطنية والشركاء الآخرون إلى تقييم شامل وصعودي وتقييم للحاجات على صعيد الحكومات. وسيتم ربط الأنشطة بالجهود المبذولة بالفعل والمتكاملة مع مبادرات التنمية المستدامة الأخرى، بالبناء على القدرات القائمة. وسيتم الانتفاع بآليات التنسيق القائمة، مثل المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، ومذكرة التفاهم المبرمة بين اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونظام المنسق المقيم، إلى أقصى درجة ممكنة لتجنب ازدواجية الجهود.

٢ - البناء على البرامج والشراكات القائمة وتشكيل شراكات جديدة

٣٦ - تعتبر الشراكات أساسية لعلاج قضايا المياه المعقدة والمتراطة. ولا يمكن لليونيب وحده، ولا لأي منظمة أخرى وحدها، أن تدعم الحكومات في الوفاء بالولايات والتحديات العظيمة الشأن المذكورة آنفاً. ولما كان الأمر كذلك، فسيبني اليونيب على البرامج والشراكات القائمة، وسينشئ في الوقت نفسه برامج وشراكات جديدة بحسب ما يتطلبه الأمر. وسيعمل اليونيب، بوصفه وكالة الأمم المتحدة المسؤولة عن توجيه وتنسيق السياسات في مجال البيئة، عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والهيئات الإقليمية، والسلطات البلدية، والمؤسسات العلمية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والوزارات القطاعية الوثيقة الصلة، لكفالة إدماج النهج المستندة إلى النظم الإيكولوجية بشكل كامل في إدارة موارد المياه.

٣٧ - كما سيستمر العمل في تقييم البرامج والشراكات المنشأة في اليونيب والبناء عليها بحسب ما يتطلبه الأمر. ويشمل ذلك تقديم المساعدة التشريعية من خلال "شراكة من أجل تطوير القانون البيئي والمؤسسات البيئية في أفريقيا"، والتقييم من خلال النظام العالمي للرصد البيئي، وبرنامج المياه؛ وتوقعات البيئة العالمية؛ ومشروع السدود والتنمية؛ والابتكارات التكنولوجية من المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية، وحافطة المياه الدولية الخاصة بمرفق البيئة العالمية، وجمع مياه الأمطار، وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، والشعاب المرجانية، وبرنامج البحار الإقليمية. ورغم أن هذه القائمة ليست مستوفية، فإن هذه الأطر توفر أساساً للبلورة.

(١٢) أنظر A/CONF.206/6 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ٢.

٣ - النهوض بمشاركة أصحاب المصلحة

٣٨ - تعتبر مشاركة جميع أصحاب المصلحة أساسية بالنسبة للإدارة المستدامة لموارد المياه. ويزيد التشاور والنشط والشفافية في العملية من احتمال التنمية والتنفيذ السليمين لمبادرات إدارة المياه زيادة لها شأنها. وستنهض أعمال اليونيب بإدراج جميع أصحاب المصلحة الوثيقي الصلة في تخطيط وإدارة موارد المياه، مع التركيز بوجه خاص على النساء والجماعات الأصلية، حيث أنهم كثيراً ما يتضررون بشكل معاكس من الإدارة غير المستدامة.

خامساً - استراتيجية للمحيطات والسواحل

٣٩ - ركز مجلس الإدارة اهتمامه في السنوات الأخيرة، ومن ثم أمانة اليونيب، على أجزاء الأحواض السفلية، أي السواحل وما يتجاوزها إلى داخل المحيطات. وكان برنامج البحار الإقليمية واحداً من أوائل برامج اليونيب في هذا الصدد، ولا يزال أهم مكون في برنامج المياه التابع لليونيب. وتم تدعيم هذا الدور التقليدي مؤخرًا جدًا من خلال برامج مثل برنامج العمل العالمي، والدعم المقدم إلى الدول النامية الجزرية الصغيرة في إطار برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٣) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٤)، والاهتمام بقضايا الشعاب المرجانية من خلال التعاون مع المبادرة الدولية للشعاب المرجانية وشبكة العمل الدولية للشعاب المرجانية.

٤٠ - ويحكم هذه البرامج عملياتها الحكومية الدولية، مثل اجتماعات الاستعراض الحكومية الدولية لبرنامج العمل العالمي، أو مؤتمرات الأطراف أو الاجتماعات الحكومية الدولية لاتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها. وتقوم هذه العمليات الحكومية الدولية بتحديد السياسات والاستراتيجيات وبرامج العمل الخاصة ببرنامج عمل السواحل والمحيطات والجزر والشعاب المرجانية التي يساهم فيها اليونيب.

٤١ - ولما كان الأمر كذلك، وبدون قصد لتقليل العمل بشأن القضايا البحرية، واتساقاً مع الآنف ذكره، فمن المقترح تركيز ما تبقى من التقرير الحالي على موارد المياه العذبة، وإيلاء الاهتمام الواجب بالتفاعلات مع البيئة الساحلية والبحرية.

سادساً - استراتيجية المياه العذبة

٤٢ - أشير إلى المقاصد العامة لبرنامج المياه التابع لليونيب في الفصل الثالث آنفاً. وبالنسبة للمياه العذبة، سيتم تنفيذ هذا المقصد في حدود الإطار العام للإدارة المتكاملة لموارد المياه وخطط كفاءة الاستخدام. ومصطلح "الإدارة المتكاملة لموارد المياه" على النحو الذي عرفته الشراكة العالمية

(١٣) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٤) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني ٢٠٠٥ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.II.A.4 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

للمياه^(١٥) والمستخدم في الوثيقة الحالية، عبارة عن عملية تنهض بالتنمية والإدارة المنسقتين للمياه والأرض والموارد ذات الصلة من أجل تعظيم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الناجم بطريقة منصفة بدون إلحاق الضرر باستدامة النظم الإيكولوجية الحيوية. ومن ثم فإن الإدارة المتكاملة لموارد المياه متصلة بالمبادئ الثلاث: التنمية الاقتصادية والإنصاف الاجتماعي والاستدامة البيئية.

٤٣ - تنطوي الإدارة المتكاملة لموارد المياه على نطاق عريض من العناصر - القوانين واللوائح التنظيمية، والسياسات، ومشاركة أصحاب المصلحة، وهلم جرا - وتضم جوانب تشمل العلم والتكنولوجيا والاقتصادات والثقافة والمجتمع. كما يكفل الاشتغال على كل هذه العناصر والجوانب أن تكون الإدارة المتكاملة لموارد المياه مصممة ومنفذة من منطلق أهداف متعددة وليس هدف بيئي وحيد.

٤٤ - ومع الإدراك بأن المياه تنبع بكميات متواصلة من المياه العذبة التي تتدفق إلى المنطقة الساحلية في المحيط، فإن عنصرا مهما من استراتيجية اليونيب بشأن المياه العذبة يتصل باستحداث مفاهيم وآليات للربط بين إدارة موارد المياه العذبة والمياه الساحلية. ويجري وضع نهج حديثة في إطار تلك الموضوعات من أجل مجالات إدارة الموارد الطبيعية في المعاهد والجماعات العلمية وجماعات الإدارة وهي كيانات مختلفة أساسا، ومن هنا نشأت مفاهيم "الإدارة المتكاملة لموارد المياه" و "الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية". ورغم ذلك، تقوم موارد المياه العذبة بدور هام في البيئة الساحلية، وتؤثر عمليات إعمار المناطق الساحلية إلى درجة ما في موارد المياه العذبة العلوية. وقد يشمل تكامل التيار الصاعد/ التيار النازل، تبعا للأحجام، اندماجا تاما لتخطيط أو بناء إدارة حوض النهر- المنطقة الساحلية في آليات فعالة لتنسيق إدارة المياه العذبة والمنطقة الساحلية. وسيكفل اليونيب، بوصفه أمانة برنامج العمل العالمي، أن يساهم تنفيذ استراتيجية المياه العذبة في مواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي.

سابعاً - المكونات الرئيسية للمياه العذبة

٤٥ - لقد قدمت الوثيقة الحالية لسياسة واستراتيجية المياه حتى الآن بشيء من التفصيل الخطوط الرئيسية للولايات التي منحت لليونيب بشأن موارد المياه، كما اقترحت بعض المبادئ الاستراتيجية من أجل تركيز وإرشاد أنشطة اليونيب في مجال المياه. وسيتم تنظيم أنشطة اليونيب في مجال المياه العذبة في ثلاثة مكونات رئيسية ومتراصة: التقييم، والإدارة، والتنسيق والتعاون بشأن الإدارة المتكاملة لموارد المياه. ويتمثل النهج العام في عملية تكاملية تتألف أولا من تحديد مشاكل موارد المياه حيثما تقع، بما في ذلك النظم ذات الصلة، ومدى خطورتها، ومسبباتها؛ وهذا هو التقييم. وثانيا، يتم معالجة المشاكل التي تم تحديدها بواسطة تقرير ما الذي يمكن عمله بشأنها، ومن الذي يقوم بذلك، وكيف؛ وهذه هي الإدارة. وثالثا، كفاءة تضافر العمل مع الآخرين من أجل تعظيم الكفاءة والفعالية، والتنسيق والتعاون المطلوب في هذا الصدد. وتوفر هذه المكونات الثلاث المتآزر

(١٥) اللجنة الاستشارية التقنية للشراكة العالمية للمياه. ورقة معلومات أساسية للجنة الاستشارية التقنية رقم ٤: الإدارة المتكاملة لموارد المياه (استكهولم: الشراكة العالمية للمياه، ٢٠٠٠) ص: ٢٢.

والمتصلة ببعضها أساسا لدعم عملية الإدارة المتكاملة لموارد المياه على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية.

٤٦ - ونصف أدناه تلك المكونات الثلاث كلا على حد. ويجري دعم الوصف الاستهلاكي بتدخلات استراتيجية إرشادية في الإطار المنطقي المعروض في مرفق الوثيقة الحالية.

ألف - التقييم

٤٧ - تعتبر التقييمات التي تبني أساس معارف موارد المياه والنظم الإيكولوجية ذات الصلة عنصرا أوليا في وضع تدابير الإدارة الملائمة وتنفيذها وتقييمها التي تأخذ في اعتبارها حاجات البيئة والمجتمع. ويجب ألا تركز تلك التقييمات على موارد المياه ذاتها فقط - من حيث كميتها ونوعيتها على حد سواء - وإنما ينبغي لها أن تشمل أيضا على تقييم للنظم الإيكولوجية ذات الصلة.

٤٨ - وتقييم موارد المياه له ثلاث وظائف رئيسية على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية:

(أ) توفير أساس للمعارف يتم بناء عليه وضع برامج موارد المياه وإدارتها ورصدها وتقييمها والتشجيع على إدراج الإدارة المستدامة لموارد المياه في سياسات التنمية وعملياتها؛

(ب) توعية أصحاب المصلحة وإحاطتهم علما بقضايا موارد المياه وشواغلها، بما في ذلك الطلب عليها؛

(ج) تقييم التهديدات والاتجاهات والقضايا البازغة التي قد تحتاج إلى عمل في المستقبل.

٤٩ - تعتمد الإدارة الفعالة لموارد المياه - السياسة والتخطيط والتنفيذ - على قاعدة معارف دقيقة ولها مصداقية علمية لموارد المياه والطلب على المياه، جنبا إلى جنب مع العوامل الاجتماعية - الاقتصادية. وتسمح قاعدة المعارف السليمة برسم خطط إدارة تكون محددة على الصعيد المحلي والوطنية ودون الإقليمية وعلى صعيد الحوض بأكمله. وبالمثل، يوفر رصد ظروف النظام الإيكولوجي المتصل بالمياه داخل منطقة تجري إدارتها في إطار خطة لموارد المياه بتقديم معلومات مرتدة إلى صناعات السياسات للتمكين من إدخال تغييرات وتعديلات على الخطة من أجل تقدير قيمة كل من الخدمات الهيدرولوجية للنظم الإيكولوجية وموارد المياه بشكل واف وتعظيم الاستخدام المستدام. ومن الممكن أن تقدم تقييمات موارد المياه على الصعيد دون الإقليمية والإقليمية والعالمية معلومات لصناعات السياسة والجمهور على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والذين يستطيعون حينئذ أن يوجهوا برامج العمل بشكل أفضل.

٥٠ - ولكي تستطيع التقييمات أن تزود أصحاب المصلحة بالمعلومات، فإنها يجب أن تكون واضحة ومصممة لتلائم جماهير مخصوصة، في الوقت الذي تحافظ فيه على تكاملها العلمي. ويجب أن تعمل تلك المعلومات على تيسير وتمكين التفاعل بين جميع قطاعات المجتمع ومشاركتها في القيام باختيارات وقرارات مستنيرة بالمعلومات بشأن إدارة موارد المياه. وكما سبق وأن أشرنا، يعتبر الوعي الذي يشتمل على إمكانية إقامة صلات وثيقة فيما بين النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه

حتميا لتزويد أصحاب المصلحة بتفهم يعين على إنشاء سياسات للمياه تستند إلى نظم إيكولوجية تعكس القيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمصادر بشكل تام.

٥١ - سيوفر مكون التقييم الذي يقوم به اليونيب معلومات عن التهديدات والاتجاهات والقضايا البازغة. والتهديدات الناشئة عن المخاطر الطبيعية المتصلة بالمياه والتهديدات الموجهة إلى موارد المياه ليست تهديدات جامدة. كما يجب أن تكون تقييمات المجالات الجديدة والبازغة في جوهر عمل اليونيب. ويشمل ذلك توفير معلومات عن حالة المياه في العالم. ومن الممكن أن تساعد المعلومات المقدمة عن الاتجاهات والسيناريوهات البديلة الممكنة على استباق المشاكل واتخاذ إجراءات تصحيحية قبل أن يصبح الوقت متأخرا. كما أن هذا المكون الفرعي في جوهر النهج المستند إلى نظام إيكولوجي حيث أن تأثيرات الشواغل في النظم الإيكولوجية المترابطة يمكن أن تمثل علامات منبهة إلى كارثة محذقة في نظم أخرى. وسيتضمن هذا العمل كفالة الأخذ في الاعتبار بالتهديدات من تغير المناخ، بحيث يمكن أن تشتمل خطط الإدارة على التدابير الضرورية للتأقلم مع تغير المناخ.

باء - الإدارة

٥٢ - توفر الإدارة المتكاملة لموارد المياه نمحا يستند إلى النظام الإيكولوجي لإدارة موارد المياه يشمل كلا من كمية المياه ونوعيتها. ويبين هذا النهج على إمكانية قيام صلة وثيقة بين شتى مكونات قاعدة الموارد الطبيعية، أي النظم الإيكولوجية، ويصلها بالعناصر المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية لإدارة موارد المياه لتوفير إطار الإدارة المتكاملة المطلوب لمعالجة مشاكل يعينها تتصل بالصون المستدام للنظم الإيكولوجية والخدمات التي توفرها.

٥٣ - كما أن الإدارة المتكاملة لموارد المياه تشمل المنظور التقني والمنظور المتعلق بأساليب الإدارة:

(أ) المنظور التقني الذي يجمع ما بين التفاعلات بين موارد الأرض والمياه الجوفية والمياه السطحية والموارد البحرية فيما يتعلق بالكمية علاوة على النوعية ومتطلبات النظم الإيكولوجية؛

(ب) منظور لأسلوب الإدارة يشمل عنصرين رئيسيين، هما تكامل شامل للقطاعات في إدارة موارد المياه واندماج جميع أصحاب المصلحة في عملية التخطيط وصنع القرارات:

١٦ ' التكامل الشامل بين القطاعات يقيم الصلات المؤسسية بين القطاعات التي تستخدم موارد المياه والنظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه أو تؤثر فيها، وينطوي على وجوب أن تأخذ الإدارة الشاملة لموارد المياه في اعتبارها بالتطورات المتصلة بالمياه في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم، يجب أن تدمج سياسات موارد المياه في السياسات الاقتصادية والقطاعية الوطنية. ومن شأن ذلك أن يعنى الاعتراف بقيمة المياه ومعالجة مخاطرها بينما يكفل في الوقت نفسه أن تدمج الإدارة المستدامة للمياه بفعالية في المسار الاجتماعي والإثمائي المتبع؛

٢٤٠ يكفل إدماج أصحاب المصلحة إشراك فعاليات من قبيل مستخدمي المياه، والسلطات المحلية والوطنية، والهيئات والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، في صنع القرارات. ويتباين أصحاب المصلحة تبعاً لمستوى الإدارة والتخطيط موضع النظر. وتستطيع الشعوب الأصلية والنساء والقراء على وجه الخصوص تقديم معارف يمكن أن توفر أفكاراً جديدة ومبتكرة لخطط الإدارة وكفاءة الاستخدام؛

(ج) كما تنطوي الإدارة المتكاملة لموارد المياه على هيكل متكامل رأسياً من وظائف إدارة موارد المياه على كافة المستويات، مثل المستويات المشتركة داخل الدولة والمستويات الوطنية والجهوية والبلدية، والمستويات النازلة إلى المجتمع المحلي، من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، في الوقت الذي تنهض فيه بمبدأ الإدارة على أدنى المستويات الملائمة.

٥٤ - يوجد داخل إطار الإدارة المتكاملة لموارد المياه ثلاثة أعمدة يركز اليونيب في حدودها تدخلاته لمعالجة المنظور التقني ومنظور أسلوب الإدارة، هي:

(أ) البيئة التمكينية: الإطار العام للسياسات والاستراتيجيات الوطنية والدولية، والتشريع، والآليات المالية، ونشر المعلومات من أجل أصحاب المصلحة في إدارة موارد المياه. ويمثل هذا الإطار ساحة النشاط وقواعده على حد سواء، ويمكن جميع أصحاب المصلحة من القيام بأدوار ملائمة في تنمية الموارد وإدارتها؛

(ب) الوظائف المؤسسية: وتسمح هذه الوظائف بالتفاعل الفعال بين شتى المستويات الإدارية وأصحاب المصلحة. وثمة حاجة إلى آليات ومنتديات متآزرة لتيسير التكامل الشامل للقطاعات ومشاركة أصحاب المصلحة بحيث يتدعم اندماج الوظائف البيئية لإدارة المياه في الإطار الشامل لإدارة موارد المياه؛

(ج) أدوات الإدارة: وتشمل الأدوات التشغيلية للتخطيط والتنظيم والتنفيذ والرصد والإنفاذ الفعالة. وسيكون بمقدور صناع السياسات، بالاستعانة بتلك الأدوات، أن يتخذوا خيارات مستنيرة بالمعلومات من بين شتى الإجراءات. ويجب أن تستند تلك الخيارات إلى سياسات متفق عليها، وموارد متاحة، وتأثيرات بيئية وعواقب اجتماعية واقتصادية.

جيم - التنسيق والتعاون

٥٥ - يقترح هذا القسم آليات التنسيق والتعاون التي تتبع على الصعيد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والعالمية، والتي تتسق مع المبادئ التوجيهية المقدمة آنفاً. ويتم تحديد مسارات التنسيق وشتى الشركاء على كل مستوى لكفالة إيجاد سياسة منسقة وإطار استراتيجي جنباً إلى جنب مع إطار للتوصيل والاستلام من أجل تدخلات اليونيب ونواتجه. كما أن هناك بعض آليات التنسيق والتعاون المشتركة التي سيبثها اليونيب على كافة المستويات، بما فيها التأكيد على التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها في السياسات والاستراتيجية والتنفيذ، وعلى الحاجة إلى إشراك

المؤسسات المالية الدولية، حيثما تطلب الأمر وكان ذلك ممكناً، من أجل تعظيم التأثير ومساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

١ - الصعيد الوطني

٥٦ - تتحمل الحكومات الوطنية، وقد التزمت بخطة جوهانسبرج للتنفيذ، المسؤولية الأولية عن تنفيذ هدف الإدارة المتكاملة لموارد المياه لعام ٢٠٠٥. ولما كان الأمر كذلك، فيجب أن تكون هناك إرادة سياسية لكفالة قيام إجراءات وطنية منسقة، مصحوبة بتخصيص للموارد المحلية. كما التزمت منظومة الأمم المتحدة بمساعدة البلدان التي تكون قدراتها الوطنية محدودة. وتتطلب فعالية الإجراءات على الصعيد الوطني والحاجة إلى الشعور بمنشئها الوطني أن تعطي الحكومات الوطنية توجيهها مستمرا لمنظومة الأمم المتحدة بشأن حاجاتها والاستجابة التي تطلبها لتلك الحاجات.

٥٧ - وكما سبق أن أشرنا إليه في القسم باء آنفا بشأن المبادئ التشغيلية، فإن خطة بالي الاستراتيجية توفر إرشادا تكميليا لزيادة الفعالية على الصعيد القطري في مجالات الدعم التكنولوجي وبناء القدرات. ويجب أن تكون نقطة الانطلاق هذه نحو تحسين الفعالية، وضع برنامج متماسك لليونيب من أجل الحكومات يتم الاضطلاع به بالتعاون مع الشركاء الوثيقي الصلة، ويستند بوضوح إلى أولويات وطنية وحاجات وطنية - أي مدفوعة بالطلب. وسيتعاون اليونيب مع الشركاء، استنادا إلى تحديد لتلك الحاجات، لدعم بناء القدرات الوطنية على القيام بتنفيذ سياسة واستراتيجية المياه كلما طلبت الحكومات ذلك.

٥٨ - سيتم تعزيز الاستجابة لطلبات الحكومات من الدعم التكنولوجي وبناء القدرات على الصعيد الوطني، وذلك بالتعاون مع الشركاء ولا سيما وكالات الأمم المتحدة، وذلك، مثلا، من خلال التقييم القطري المشترك/ نظام إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، وسيستفيد بالكامل من مذكرة التفاهم الموقعة بين اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد شدد الأمين العام في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع"^(١٦) بمناسبة القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، على أن الأمم المتحدة ككل تحتاج إلى هيكل أكثر تكاملا لتحديد المعايير البيئية وأنه ينبغي للأنشطة الإقليمية على الصعيد القطري أن تستفيد من التأزر، بشأن كل من البعدين المعياري والتشغيلي، بين وكالات الأمم المتحدة، وأن تستفيد إلى أمثل حد من مزاها المقارنة لتحقيق نهج متكامل^(١٧). وبناء عليه، يعتبر التلاحم البرنامجي بين جميع وكالات الأمم المتحدة، والوكالات الحكومية، والمؤسسات الوطنية، والجهات المانحة العاملة في بلد معين، ضروريا. كما ينبغي النظر في خطة بالي الاستراتيجية وتنفيذها على النحو الذي أوجزه اليونيب في الوثيقة UNEP/GCSS.IX/3/Add.1، بالترادف مع سياسة واستراتيجية المياه الحالية.

٥٩ - كما سيركز التنفيذ الوطني على أهمية الإدارة المستدامة لموارد المياه بالنسبة للحد من الفقر. ولما كان الأمر كذلك، فسيعمل اليونيب مع آخرين لبناء القدرة الوطنية على إدماج الإدارة المتكاملة للمياه في استراتيجيات الحد من الفقر وخطط التنمية الوطنية. وسيعمل اليونيب، اعترافا

(١٦) Add.1 و Add.2 و Add.3.

(١٧) المرجع نفسه، الفقرة ٢١٢. أنظر أيضاً المرفق، الفقرة ٨، ٤١.

منه أيضاً بالدور الرئيسي الذي تقوم به المدن، على إدماج قضايا إدارة موارد المياه في استراتيجيات تنمية المدن. كما سيقدم مساعدات ودعم معياريين لوضع السياسات إلى البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء للنهوض بالإدارة المتكاملة لموارد المياه من أجل التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

٢ - الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

٦٠ - سيتم إنجاز تنسيق أنشطة اليونيب المتصلة بالمياه على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من خلال المكاتب الإقليمية لليونيب، والبحار الإقليمية، والمكاتب المقامة في الخارج، وغيرها من الآليات الإقليمية المنفذة بالفعل. واتساقاً مع تنفيذ سياسة واستراتيجية المياه على الصعيد الوطني، ستبذل جهود الدعم التكنولوجي وبناء القدرات المبذولة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي خطة بالي الاستراتيجية أيضاً. كما ستسق أنشطة اليونيب مع الاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية التي تحددها الهيئات الحكومية الدولية، بما فيها منظمات الأحواض. وسينفذ اليونيب سياسة واستراتيجية المياه من خلال إطاره التعاوني مع المنتديات الوزارية البيئية، مثل المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، ومنتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والمنتديات الوزارية الإقليمية المعنية بالمياه، مثل مجلس الوزراء الأفريقي المعني بالمياه، وغير ذلك من المنتديات والعمليات مثل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وكذلك من خلال الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الوثيقة الصلة. وسينهض اليونيب بتدعيم/ تشكيل الشراكات الإقليمية لتبادل المعلومات، وبناء القدرات، ولتحفيز التعاون بين بلدان الجنوب. كما سيدعم تشكيل شبكات على المستوى الإيكولوجي الإقليمي ولتحفيز التعاون بين الشمال والجنوب.

٦١ - وحيث أن الأحواض الهيدرولوجية كثيراً ما تعبرها الحدود السياسية، فقد يكون التعاون الدولي ضرورياً أيضاً. وقد تتطلب [نظم المياه العابرة للحدود- بما في ذلك أحواض الأنهار التي تتدفق فيها المياه من بلد إلى آخر وموارد المياه الجوفية المشتركة بين البلدان] [موارد المياه المشتركة، بما في ذلك المياه الجوفية، التي تعبر الحدود الدولية] تدخلاً من اليونيب، بناء على طلب الحكومات المعنية. ويمكن أن يمثل التنافس المتنامي على تلك الموارد وإدارتها غير المنسقة تهديداً للأمن الاجتماعي والبيئي، مما يبرز الحاجة إلى إدارتها بشكل تعاوني. وسيقوم اليونيب بمساعدة منظمات الأحواض الإقليمية والحكومات داخل إقليم فرعي أو إقليم ما، بناء على طلبها، في بناء قدرتها الوطنية على تقييم وإدارة وتنسيق الجوانب البيئية من موارد المياه المشتركة.

٣ - الصعيد العالمي

٦٢ - وسيعمل اليونيب، بوصفه الوكالة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة المسؤولة عن توجيه السياسات وتنسيقها في ميدان البيئة، على دعم الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لإدماج الأنشطة الوثيقة الصلة في برنامج متلاحم وتكميلي لتعظيم تأثير الأمم المتحدة في نفس الوقت الذي يراعى فيه مواطن قوة شتى وكالات منظومة الأمم المتحدة وقدراتها النسبية.

٦٣ - وسيعمل اليونيب عن كثب، لدى قيامه بذلك، مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمياه وفريق الإدارة البيئية التابع للأمم المتحدة لكفالة أن تأخذ مناقشات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية

الدولية بشأن موارد المياه في اعتبارها النهج الإيكولوجية. وستبذل الجهود لتشجيع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على النهوض بالإدارة المتكاملة لموارد المياه في إطار ولاياتها.

٦٤ - وستوضع، من أجل معالجة قضايا محددة، ترتيبات تآزرية من أجل تنفيذ برنامج المياه التابع لليونيب بالاشتراك مع البرامج والمؤسسات المتخصصة بما في ذلك المجتمع المدني، والأمانات المستقلة للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال مذكرة التفاهم الموقعة بينه وبين اليونيب؛ والمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)؛ والمنظمة البحرية الدولية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة؛ ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛ والبنك العالمي، ولا سيما في إطار صندوق البيئة العالمية؛ واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والمجلس الدولي للاتحادات العلمية، فيما يتعلق بنظم المراقبة العالمية؛ ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية واليونسكو في إطار البرنامج العالمي لرصد نوعية المياه.

٦٥ - لليونيب وممثل الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية دور هام على وجه الخصوص تقوم به في تناول قضايا متكاملة للمياه والتصحيح والمستوطنات البشرية وفقاً للمقررات التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية عشرة والثالثة عشرة.

٦٦ - سيبنى اليونيب آلية لغرفة مقاصة من خلال خطة بالي الاستراتيجية تستكمل آليات قائمة مثل صندوق أدوات الشراكة العالمية للمياه، وبوابة المياه الإلكترونية الخاصة باليونسكو، وأدوات أفضل الممارسات الخاصة بإدارة الشؤون الاجتماعية بالأمم المتحدة المستندة إلى موقع على شبكة الويب، وشبكة القدرات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستنهض غرفة المقاصة هذه بالتضافر، والخبرات المكتسبة المتقاسمة، والحد من ازدواجية الجهود مع الوكالات الأخرى، ومضاهاة التنفيذ بالطلب.

٦٧ - سيقوم اليونيب بتشكيل وتدعيم الشراكات على الصعيد العالمي مع جماعات رئيسية كوسيلة للاستفادة من نطاق من الآليات والخبرات المتاحة للنهوض بالإدارة المستدامة واستخدام موارد المياه وتحديد استجابات أفضل الممارسات لقضايا المياه المتصلة بالبيئة. وسيشمل ذلك العمل من خلال الشراكات الدولية القائمة مثل المجلس العالمي للمياه، وتحالف المياه، ومشروع السدود والتنمية، وشراكة مياه الأمطار، والشراكة العالمية للمياه، وستشمل أيضاً تشكيل شراكات أخرى وثيقة الصلة بحسب الاقتضاء.

ثامناً - تفعيل الاستراتيجية في برنامج عمل اليونيب

٦٨ - يقدم اليونيب كل سنتين برنامج عمله وميزانيته لفترة السنتين إلى مجلس الإدارة في دورته العادية. وتقوم الأمانة بوضع مشروع برنامج عمل فترة السنتين وتقوم الحكومات باستعراضه قبل قيام مجلس الإدارة بإجراء المداولات النهائية بشأنه واعتماده. وكما يحدث مع سياسات اليونيب واستراتيجياته الأخرى، فستوفر الوثيقة الحالية، ما أن تعتمد، توجيهها للأمانة لدى صياغتها لبرنامج العمل؛ والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الأداء والأنشطة والنواتج المحددة. كما سيسعى اليونيب إلى

كفالة أن يخلق تنفيذ اليونيب لمشاريع المياه الممولة بواسطة مرفق البيئة العالمية أقصى التضافر والتكاملية مع المشاريع والأنشطة المضطلع بها. بموجب سياسة واستراتيجية المياه.

تاسعاً - رصد سياسة واستراتيجية المياه

٧٠ - سيقوم اليونيب بانتظام برصد تنفيذ سياسة واستراتيجية المياه من خلال إجراءات الرصد الداخلية الخاصة به. وسيرصد اليونيب، بوجه خاص، امتثاله للولايات المقدمة في قسم السياسات، والتلاحم مع المبادئ الاستراتيجية والمكونات الرئيسية للاستراتيجية والتنفيذ الفعال والمتلاحم على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية. لقد تم وصف الأهداف والنواتج الشاملة لكل مكون للاستراتيجية في مرفق الوثيقة الحالية، وتم زيادة تفصيلها في برنامج عمل اليونيب لفترة السنتين، وتحتوي سلسلة من الإنجازات والأنشطة والنواتج المتوقعة ومؤشرات الإنجازات. وحيث أن سياسة واستراتيجية المياه سترشد عملية وضع برنامج العمل، واتساقاً مع مبدأ الاستفادة مما هو قائم بالفعل، فسيستخدم نظام اليونيب والأمم المتحدة المستند إلى النتائج (أي النظام المتكامل لمعلومات الرصد والتوثيق) من أجل رصد تنفيذ برنامج العمل لتوفير رصد شامل لسياسة واستراتيجية المياه؛ ولن يتم استحداث نظام مواز.

٧١ - ستقدم تقارير تنفيذ رسمية إلى الحكومات في الدورات العادية لمجلس إدارة اليونيب. [كما سيقوم اجتماع حكومي دولي حول سياسة واستراتيجية اليونيب بشأن المياه بتقديم المشورة إلى مجلس إدارة اليونيب عن الإجراءات الأخرى التي يتعين اتخاذها.] [ستضع لجنة الممثلين الدائمين سياسة واستراتيجية المياه قيد الاستعراض، وستشاور الأمانة، بحسب ما يتطلب الأمر، مع البلدان غير الممثلة في اللجنة.] وإذا ما اقتضت الظروف خلال فترة السنوات الست لدوام سياسة واستراتيجية المياه الحالية أن يتم القيام باستعراض أو استيفاء أبكر، فقد يُطلب إلى مجلس الإدارة في دورته العادية أن ينظر في القضايا غير المتوقعة والبارزة.

المرفق

مناطق التدخل	المؤشرات التي يمكن التحقق منها موضوعيا	وسائل التحقق	الافتراضات
الهدف الشامل			
المساهمة في الاستدامة البيئية في إدارة الموارد المائية من خلال النهج المتكاملة للنظم الإيكولوجية من أجل المساهمة في الأهداف والغايات المتفق عليها دوليا الوثيقة الصلة بالمياه والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية	<ul style="list-style-type: none"> تقليل الإجهاد البيئي على موارد المياه والنظم الإيكولوجية ذات الصلة تعزيز الاستقرار والصلاحية الاقتصادية من خلال الاعتراف بقيمة الخدمات التي تقدمها النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه علاوة على قيمة موارد المياه. 	<ul style="list-style-type: none"> تقارير وطنية وإقليمية وعالمية تبين التقدم المحقق صوب الأهداف والغايات المتفق عليها دوليا بشأن الإدارة البيئية لموارد المياه. آليات مؤسسية طويلة الأجل منشأة للمحافظة على توازن استخدام موارد المياه من أجل البشر وأداء النظم الإيكولوجية لوظائفها. 	<ul style="list-style-type: none"> وجود إرادة عامة وسياسية بشأن إدارة النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه وإدارة موارد المياه. إتاحة موارد بشرية ومالية وافية
المكون ١: تقييم وتوعية محسنان			
تدخلات استراتيجية إرشادية			
١- توفير قاعدة معارف المنهجيات والتقييمات	<ul style="list-style-type: none"> نظم رصد وطنية محسنة من أجل وضع وتحسين الإدارة المتكاملة لموارد المياه. إيلاء أولوية أعلى للقيمة الاقتصادية لخدمات النظم الإيكولوجية المتصلة بموارد المياه في 	<ul style="list-style-type: none"> منهجيات تقييم تقنية واقتصادية برامج للرصد تقييمات موارد المياه تحديات قانونية أو قضائية لخطط الإدارة المتكاملة لموارد المياه 	<ul style="list-style-type: none"> تحديد الأدوات الوافية لأخذ قيمة خدمات النظم الإيكولوجية المتصلة بموارد المياه في الحسبان بشكل تام. تحديد أدوات وافية للأخذ في الاعتبار الكامل بقيمة موارد المياه

الافتراضات	وسائل التحقق	المؤشرات التي يمكن التحقق منها موضوعيا	منطق التدخل
<ul style="list-style-type: none"> توافر بيانات وافية عن موارد المياه. 		<ul style="list-style-type: none"> خطط التنمية الاقتصادية استخدام الدراسات الإجمالية البيئية في مخططات الإدارة. استناد عملية الإدارة المتكاملة لموارد المياه وخطط الإدارة المتكاملة لموارد المياه إلى تحديد الأولوية العلمية والوطنية. 	<ul style="list-style-type: none"> المساعدة في وضع التقييمات المتكاملة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي (تقييمات فعلية وليس مجرد طرائق) النهوض بوضع الدراسات الإجمالية البيئية بناء القدرات بناء القدرات من أجل التقييمات الاجتماعية-الاقتصادية لتقدير قيمة موارد المياه (السطحية والساحلية والجوفية) بناء القدرات الوطنية والإقليمية بشأن استخدام منهجيات التقييم من أجل تخطيط ورصد الإدارة المتكاملة لموارد المياه. المساعدة في وضع أطر مؤسسية لترجمة نتائج التقييم إلى سياسات. مبادئ توجيهية بشأن تمويل النهج القائمة على النظم الإيكولوجية إزاء الإدارة المتكاملة لموارد المياه.

الافتراضات	وسائل التحقق	المؤشرات التي يمكن التحقق منها موضوعيا	منطق التدخل
<ul style="list-style-type: none"> اهتمام أصحاب المصلحة بإدارة موارد المياه كوسيلة للتخفيف من حدة الفقر. 	<ul style="list-style-type: none"> وضع سجلات للإدارة المتكاملة لموارد المياه. تقارير تقييم وطنية/ إقليمية. مطبوعات لتوقعات البيئة العالمية بشأن موارد المياه. التقرير العالمي لتنمية المياه. تقارير تقييم عالمية أخرى. 	<ul style="list-style-type: none"> نفاذ محسن إلى معلومات تقييم موارد المياه. أصحاب مصلحة مطلعون ينغمسون بنشاط في عمليات وضع الإدارة المتكاملة لموارد المياه معالجة الصلات الوثيقة القائمة ما بين المياه العذبة والسواحل في الإدارة المتكاملة لموارد المياه. معالجة المياه الجوفية والمصادر البديلة في عمليات وخطط الإدارة المتكاملة لموارد المياه. ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقييمات القطرية المشتركة/ أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تتضمن الشواغل البيئية لموارد المياه. 	<p>٢- توعية أصحاب المصلحة وتزويدهم بالمعلومات عن قضايا موارد المياه</p> <ul style="list-style-type: none"> وضع تقييمات متكاملة للمياه مصممة خصيصا (تشمل معلومات اجتماعية واقتصادية) لتناسب جماهير محددة، بما في ذلك وضع ورقات استراتيجية الحد من الفقر وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. النهوض بتفهم الصلات الوثيقة القائمة ما بين المياه العذبة والسواحل. النهوض بتفهم أفضل للمياه الجوفية والمصادر البديلة مثل مياه الأمطار. قاعدة بيانات للمعلومات، بما في ذلك معلومات عن التكنولوجيات النظيفة. نشر المعلومات والمبادئ التوجيهية عن نوعية المياه السطحية والجوفية

الافتراضات	وسائل التحقق	المؤشرات التي يمكن التحقق منها موضوعيا	منطق التدخل
			<p>وإعادة الاستخدام الآمن للمياه المستعملة المعالجة.</p> <ul style="list-style-type: none"> ● تحديد المعارف التقليدية وأفضل الممارسات ونشرها.
<ul style="list-style-type: none"> ● الكوارث الطبيعية وغيرها من التهديدات وتأثيراتها معروفة جيدا لصناع القرارات وغيرهم من أصحاب المصلحة. ● أهمية دور النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه في الوقاية من تلك الكوارث أو التخفيف من حدتها معروفة لجميع أصحاب المصلحة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● خطط الإدارة المتكاملة لموارد المياه ● تقارير وسائط الإعلام عن مواجهة الكوارث تبين التخطيط والاستجابة البيئيين. ● تقارير تقييم وطنية وإقليمية. ● مطبوعات لتوقعات البيئة العالمية بشأن موارد المياه. ● التقرير العالمي لتنمية المياه. ● تقارير تقييم عالمية أخرى. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عمليات وخطط الإدارة المتكاملة لموارد المياه تأخذ في الحسبان بالكامل الكوارث الطبيعية (مثل الأعاصير والجفاف والفيضانات) وتغير المناخ والتأقلم معه، والتهديدات الناشئة عن النظم الإيكولوجية ذات الصلة. ● عمليات التأهب للكوارث الطبيعية ومواجهتها والتخفيف من حدتها تأخذ في اعتبارها قيمة الخدمات المقدمة من النظم الإيكولوجية ذات الصلة بالمياه من أجل حماية موارد المياه والبشر. ● سيناريوهات بديلة، وضع تلك السيناريوهات وتقييم تأثيرها 	<p>٣- توفير معلومات عن التهديدات والاتجاهات والقضايا البارزة</p> <ul style="list-style-type: none"> ● القيام، بالتعاون مع آخرين، بجمع ونشر المعلومات عن التهديدات والاتجاهات والقضايا البارزة مثل تقلب المناخ، والحضرنة، والتصحر، وإزالة الغابات، إلى آخره. ● وضع سيناريوهات عن تأثيرات التهديدات الموجهة إلى موارد المياه لكفالة قيام الإدارة المتكاملة لموارد المياه بالنظر في اتخاذ احتياطات.

الافتراضات	وسائل التحقق	المؤشرات التي يمكن التحقق منها موضوعيا	منطق التدخل
المكون ٢: إدارة بيئية محسنة لنظم المياه العذبة			
التدخلات الاستراتيجية الإرشادية			
<ul style="list-style-type: none"> ● يتم استعراض وتنقيح ورقات استراتيجية الحد من الفقر وخطط التنمية الوطنية الأخرى على الوجه الملائم. ● تقديم الدعم الحكومي إلى الترتيبات القانونية والتنظيمية والمؤسسية الجديدة ● استطاعة أصحاب المصلحة المشتركين في حوار التوصل إلى اتفاق. 	<ul style="list-style-type: none"> ● قوانين ولوائح تنظيمية وطنية ودون إقليمية وإقليمية. ● ورقات استراتيجية الحد من الفقر وغيرها من استراتيجيات التنمية الوطنية. ● خطط للإدارة المتكاملة لموارد المياه 	<ul style="list-style-type: none"> ● أن يتوافر لدى أصحاب المصلحة الوطنيين والدون الإقليميين والإقليميين الأدوات القانونية والتنظيمية الضرورية لاستحداث وإدارة متكاملة لموارد المياه متينة ويمكن تنفيذها والدفاع عنها. ● ألا تأخذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه في اعتبارها القيمة الاقتصادية لموارد المياه فقط ولكن أيضا القيمة الاقتصادية للخدمات التي تقدمها النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، وأن تشمل مكونات استباقية لعلاج مسألة الحد من الفقر. ● يقدم أصحاب المصلحة المطلعون مساهمة قيمة لكفالة أن تأخذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه في اعتبارها الاستخدامات التنافسية من أجل المنفعة العامة للمجتمع، لا سيما الفقراء. 	<p>١ - إيجاد بيئة تمكينية</p> <ul style="list-style-type: none"> ● ينطوي وضع السياسات على تضمين إدارة موارد المياه في ورقات استراتيجية الحد من الفقر وخطط التنمية الوطنية. ● توفير الإرشاد والدعم التقني والقانوني للحكومات، بما في ذلك ما يتعلق بأهمية الصلات الوثيقة بين المياه العذبة والسواحل. ● النهوض بإدماج المشاريع الدولية للمياه المدعومة من مرفق البيئة العالمية في التخطيط للتنمية الوطنية المستدامة.

الافتراضات	وسائل التحقق	المؤشرات التي يمكن التحقق منها موضوعيا	منطق التدخل
<ul style="list-style-type: none"> • يتم تحديد المؤسسات الحكومية الوثيقة الصلة وفتحها للتعاون على جميع المستويات. 	<ul style="list-style-type: none"> • تقارير برلمانية ومؤسسية وخلافه. 	<ul style="list-style-type: none"> • إصلاح الولايات المؤسسية وخطط العمل لاستيعاب الجوانب البيئية لإدارة موارد المياه • عقد اجتماعات الحوار وتضمين التوصيات في إدارة موارد المياه. 	<p>٢- الوظائف المؤسسية</p> <ul style="list-style-type: none"> • تدعيم المؤسسات والإصلاحات الوطنية وآليات التعاون الإقليمية • تيسير اجتماعات الحوار ما بين المؤسسات على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية. • تيسير مساهمات جميع أصحاب المصلحة في الإدارة المتكاملة لموارد المياه. • مساعدة الحكومات المهمة والمعنية في إنشاء آليات حوار لتمكين أصحاب المصلحة من التفاعل، بما في ذلك ما يتعلق بالسدود والتنمية وبالمجالات المشتركة بين المياه العذبة والسواحل.
<ul style="list-style-type: none"> • قيام القطاعات الاقتصادية بمعالجة مسائل موارد المياه بعقول متفتحة. • عدم تدخل الأعراف الثقافية والاجتماعية في المصادر البديلة. 	<ul style="list-style-type: none"> • توثيق التكنولوجيات. • تقارير وطنية وإقليمية عن الحد من التلوث. • إنشاء مرافق من أجل موارد المياه البديلة. 	<ul style="list-style-type: none"> • وضع وتدعيم إرشادات عملية بشأن تكامل المؤسسات الوثيقة الصلة في كافة القطاعات في سياق خطط وأهداف التنمية الوطنية والقطاعية. 	<p>٣- أدوات الإدارة</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد وترويج وضع تكنولوجيات منخفضة التكلفة ونقلها، بما في ذلك تطبيقات المياه البديلة مثل تحلية المياه، وإعادة استخدام المياه

الافتراضات	وسائل التحقق	المؤشرات التي يمكن التحقق منها موضوعيا	منطق التدخل
<ul style="list-style-type: none"> وسائل نشر المعلومات ملائمة. 	<ul style="list-style-type: none"> تقييمات للأحواض. 	<ul style="list-style-type: none"> استحداث الإدارة المتكاملة لموارد المياه وخطط لكفاءة استخدام المياه على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. زيادة التعاون والتشبيك بين المؤسسات في جميع القطاعات الوثيقة الصلة (بما في ذلك قطاعي المياه العذبة والسواحل) على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية. استعادة الأحواض المردومة. توثيق مصادر المياه البديلة. 	<p>المستعملة، ومنع التلوث، وجمع مياه الأمطار، وكفاءة استخدام المياه</p> <ul style="list-style-type: none"> مشاريع تجريبية للارتقاء بالتكنولوجيات الجديدة والمبتكرة أدوات تشغيلية لدعم حماية وإعادة تأهيل الأحواض ونظمها الإيكولوجية. وضع مبادئ توجيهية وقائية وتأهيبية، جنبا إلى جنب مع التخفيف من حدة المخاطر والحد من الكوارث، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر. مبادئ توجيهية للأخذ في الاعتبار بالنظم الإيكولوجية المترابطة، بما في ذلك الصلات الوثيقة القائمة بين المياه العذبة والسواحل. مبادئ توجيهية وبناء قدرات بشأن رصد الامتثال والإنفاذ.

الافتراضات	وسائل التحقق	المؤشرات التي يمكن التحقق منها موضوعيا	منطق التدخل
المكون ٣ - التنسيق والتعاون			
التدخلات الاستراتيجية الإرشادية			
<ul style="list-style-type: none"> • نجاح التعاون مع فرق الأمم المتحدة القطرية وتنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 	<ul style="list-style-type: none"> • تقارير اليونيب عن تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية. 	<ul style="list-style-type: none"> • تزويد الجهات المنفذة على الصعيد الوطني في قطاع المياه (أصحاب المصلحة ذوي الصلة) بالأدوات البرنامجية والتقنية الضرورية. • تنفيذ متسق لدعم الأمم المتحدة على الصعيد الوطني في سياق المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. 	<p>١ - الصعيد الوطني</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحفيز وتيسير القدرة على الصعيد الوطني في إطار خطة بالي الاستراتيجية (من خلال حلقات العمل والمبادئ التوجيهية) بشأن التقييم والإدارة. • حلقات عمل وتوجيهات تقنية للعمل على تحسين المعارف والنفوذ إلى التكنولوجيات المبتكرة والملائمة. • النهوض بتكامل أنشطة المياه المدعومة من اليونيب على الصعيد الوطني مع تلك الخاصة بقطاعات أخرى مثل الأمم المتحدة ومرفق البيئة العالمية والجهات المانحة الثنائية والمصارف الإنمائية.

الافتراضات	وسائل التحقق	المؤشرات التي يمكن التحقق منها موضوعيا	منطق التدخل
<ul style="list-style-type: none"> ● تمويل الأطر التعاونية الوزارية. ● الحكومات المتأثرة بقضايا موارد المياه العابرة للحدود مستعدة للتعاون. 	<ul style="list-style-type: none"> ● خطط عمل إقليمية ودون إقليمية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● قيام الأقاليم ودون الأقاليم بتضمين سياسة واستراتيجية اليونيب بشأن المياه في خططها للإدارة المتكاملة لموارد المياه. 	<p>٢- الصعيديان الإقليمي ودون الإقليمي</p> <ul style="list-style-type: none"> ● دعم الشبكات الإقليمية (مثل المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالمياه ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة) فيما تبذله من جهود للنهوض بالإدارة المتكاملة لموارد المياه. ● توفير بناء القدرات المؤسسية والتقنية من أجل إدارة الأحواض وطبقات المياه الجوفية المشتركة حيثما تتطلب الأمر، بما في ذلك المجالات المشتركة بين المياه العذبة والسواحل.
<ul style="list-style-type: none"> ● اهتمام أمانات ومؤتمرات أطراف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بالتعاون. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقارير عالمية تعكس التقدم المحقق صوب أهداف وغايات موارد المياه. ● تقارير وخطط عمل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. 	<ul style="list-style-type: none"> ● إجراءات عالمية حسنة التنسيق لتجنب الازدواجية وتعظيم تكامل الأنشطة. ● تأهيل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بشكل جيد من أجل تنفيذ برنامج للمياه مصمم خصيصا ليناسب حاجاتها المخصصة. 	<p>٣- الصعيد العالمي</p> <ul style="list-style-type: none"> ● تقديم الدعم للإدارة البيئية لموارد المياه كمساهمة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالمياه، وعقد الأمم المتحدة الدولي للعمل، "المياه من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥، والشراكة العالمية للمياه، وغيرها

الافتراضات	وسائل التحقق	المؤشرات التي يمكن التحقق منها موضوعيا	منطق التدخل
			<p>من المنظمات العالمية الوثيقة الصلة والمشاركة بنشاط في النهوض بالنهج المستندة إلى النظم الإيكولوجية إزاء إدارة موارد المياه.</p> <ul style="list-style-type: none"> ● العمل، اتساقا مع خطة بآلي الاستراتيجية، على استحداث قاعدة بيانات وآلية لتبادل المعلومات بشأن أنشطة اليونيب الوثيقة الصلة على الصعيد العالمي في ميدان بناء القدرات. ● دعم أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف العالمية للنهوض بقييم ومكونات سياسة واستراتيجية اليونيب بشأن المياه.